

"التأثير غير المتناسب للرواتب وأسعار الصرف على أسعار السلع الأساسية
في اليمن (2017-2024)"
"*The Disproportionate Impact of Salaries and Exchange Rates
on Essential Commodity Prices in Yemen (2017-2024)*"

د. رمزي بن عبدالله بن احمد حسان *

¹ باحث دكتوراة بجامعة سوامي ناندد - (الهند)، captinrmzy@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/05 تاريخ قبول النشر: 2025/05/29 تاريخ النشر: 2025/06/30

المخلص:

تستخدم هذه الدراسة نهجًا كمياً لفحص تأثير رواتب الموظفين وأسعار الصرف على أسعار السلع الأساسية في اليمن من عام 2017 إلى عام 2024. من خلال تحليل البيانات الأولية والثانوية، يكشف البحث أنه في حين ارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل كبير - بنسبة 354.67% - فإن الرواتب زادت بنسبة 80% فقط في بعض الاعمال، مما أدى إلى تباين متزايد بين الأجور وتكاليف المعيشة. لا تؤثر التغيرات في رواتب الموظفين بشكل كبير على أسعار السلع الأساسية. يفسر النموذج بشكل فعال 94.8% من التباين في أسعار السلع الأساسية.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، أسعار السلع الأساسية، رواتب الموظفين، تكلفة المعيشة.

تصنيف JEL: E24. O53. E31.

Abstract:

This study uses a quantitative approach to examine the impact of employee salaries and exchange rates on commodity prices in Yemen from 2017 to 2024. Through analysis of primary and secondary data, the research reveals that while commodity prices increased significantly—by 354.67%—salaries increased by only 80% in some jobs, resulting in a growing discrepancy between wages and living costs. Changes in employee salaries do not significantly affect commodity prices. The model effectively explains 94.8% of the variation in commodity prices.

Keywords: Exchange rates, commodity prices, employee salaries, cost of living.

Jel Classification Codes: E24. O53. E31.

* المؤلف المرسِل: رمزي بن عبدالله بن احمد حسان

1. مقدمة

يقف البنك المركزي على قمة النظام المصرفي، ويمارس السلطة النقدية في البلاد. وتشمل وظائفه طباعة وإصدار العملة، وإدارة الاحتياطيات الأجنبية، والإشراف على القطاع المصرفي. وتنظم العديد من القوانين العلاقة بين البنك المركزي والبنوك ومؤسسات الصرافة، بما في ذلك قانون البنك المركزي، الذي ينص على أن البنك المركزي يتمتع باستقلال مالي وإداري ويؤدي واجباته بشكل مستقل عن أي سلطة أخرى. وتشمل القوانين الأخرى ذات الصلة قانون البنوك التجارية، وقانون البنوك الإسلامية، وقانون الصرافة، وقانون مكافحة غسيل الأموال. وفي حين أن الإطار القانوني متاح مهم، فإن تنفيذه أمر بالغ الأهمية، ولكنه مستحيل دون توحيد السلطة النقدية في البلاد. تسعى البنوك المركزية عادة إلى الحفاظ على استقلالها حتى أثناء النزاعات. على سبيل المثال، خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، استمر البنك المركزي اللبناني في دفع رواتب موظفي الدولة وأداء واجباته بحياد كبير، متمتعاً بإجماع الأطراف المتنازعة. (البدوي، 2019) في المقابل، انقسمت السلطة النقدية في اليمن بسبب الصراع الدائر، مع خروج أدوات السياسة النقدية والمصرفية عن السيطرة. ونتيجة لذلك، ظل العديد من موظفي الدولة في مختلف المحافظات بدون رواتب منذ ما يقرب من أحد عشرة عام. ويضم القطاع المصرفي 17 بنكاً، بما في ذلك أربعة بنوك إسلامية. ويتركز السوق المصرفي، حيث تسيطر ثلاثة بنوك على أكثر من 50% من إجمالي الأصول والودائع، وهي بنك اليمن الدولي، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك التسليف التعاوني والزراعي. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك خمسة بنوك حوالي 73% من إجمالي فروع البنوك في البلاد. ومؤخراً، نفذ البنك المركزي اليمني في عدن إجراءات صارمة (عماني، 2020) وتضمنت تلك الإجراءات وقف التعامل مع ستة بنوك مقرها في مناطق الشمال وسحب الطبعة القديمة من العملة اليمنية خلال شهرين، ومنح البنك المركزي تلك البنوك مهلة 60 يوماً لنقل مقارها إلى عدن، مهدداً بعقوبات في حال عدم الالتزام بقانون مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وأصدر محافظ البنك المركزي القرار رقم 20 لسنة 2024، والذي يقضي بوقف التعامل مع بعض البنوك لعدم التزامها بالقانون وتوجيهات البنك المركزي. وحدد القرار وقف التعامل مع بنوك بعينها مع ضمان استمرار تلك البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للجمهور حتى إشعار آخر. وبرر البنك المركزي تدخله بضرورة فرض القيود لضمان الالتزام بالقانون وحماية

سلامة القطاع المصرفي. وفي خطوة أخرى، أصدر البنك المركزي قراراً بسحب الطبعة القديمة من العملة الصادرة قبل عام 2016، والتي تستخدم حصراً في الشمال. ودعا البنك المركزي الأفراد والمنشآت التجارية والشركات والمؤسسات المالية إلى إيداع الأوراق النقدية القديمة في البنوك خلال 60 يوماً، مؤكداً على ضرورة استجابة المؤسسات والمواطنين للإعلان لحماية أموالهم وخدمة المصلحة العامة، محذراً من أنه لن يتحمل أي مسؤولية عن عدم الالتزام بمضمون الإعلان. وأعلن البنك المركزي في عدن أن مجلس إدارته في حالة انعقاد دائم لمناقشة إجراءات الحوشتين ورصد التطورات بعد تهديد الحوشتين بالرد على الإجراءات الحكومية. واستعرض المجلس تقارير عن التصعيد الحوشتي واستهداف القطاع المصرفي والعملة الوطنية ومدخرات المواطنين وتعطيل الموارد الاقتصادية العامة، مما يفاقم معاناة المواطنين في كافة المحافظات. كما أصدر البنك المركزي تعليمات لتنظيم ممارسة الحوالات الخارجية وحصرها على البنوك وشركات الصرافة المرخصة. ونص القرار على تقديم الخدمات من خلال المراكز الرئيسية المرخصة في عدن وفروعها، والتعاقد من الباطن سنوياً مع شركات الصرافة المحلية، وإلزام تسليم الحوالات الخارجية بالعملة المستلمة. وتواجه اليمن تحديات اقتصادية كبيرة بسبب الانقسام النقدي والمصرفي بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسيطر عليها الحوشتيون. فقد أدى نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن في عام 2016 وما تلا ذلك من طباعة كميات كبيرة من النقود إلى انخفاض قيمة الريال اليمني. وتعمق هذا الانقسام عندما حظر البنك المركزي في صنعاء تداول العملة المطبوعة حديثاً من عدن، مما أدى إلى إنشاء سعرين مختلفين للصرف. ومما زاد الأمور تعقيداً، طرح البنك المركزي في صنعاء عملة معدنية جديدة من فئة 100 ريال. ورد البنك المركزي في عدن بقرارات تهدف إلى توحيد العملة وسعر الصرف والعمليات المصرفية وتنظيم علاقاتها مع المودعين والمستثمرين. وتشمل هذه القرارات إلغاء العملة القديمة وإعداد البنك لاستبدالها بالعملة الجديدة، بهدف توحيد العملة الوطنية تمهيداً لتوحيد سعر الصرف. (سالم ويحيى، 2021) ومع ذلك، يواجه هذا القرار تحديات بسبب الانقسام السياسي بين عدن وصنعاء. ويؤكد قرار نقل مقر البنك إلى عدن السلطة القانونية للبنك المركزي على جميع البنوك العاملة في اليمن. إن معالجة هذه التحديات تتطلب فتح قنوات الحوار بين البنكين المركزيين في عدن وصنعاء حول المسؤولية المتبادلة، وهذا يستلزم اتخاذ قرارات متزامنة لرفع الحظر على استخدام العملة

القديمة أو الجديدة، وإلزام البنوك بنقل إدارات الامتثال والتحويلات الخارجية إلى فروعها في عدن. ومن شأن هذه القرارات أن تمهد الطريق لتوحيد البنك المركزي، وتعزيز آفاق الاستقرار والسلام في اليمن. وأكد خلال مؤتمر صحفي في مقر البنك المركزي في عدن أن البنك المركزي تعرض لانتهاكات وتجاوزات عديدة من قبل الحوثيين، وحذر من استغلال القرار لتصفية الحسابات مع البنوك، مؤكداً أن البنوك المستهدفة من أكبر البنوك اليمنية ولم ترتكب جرائم غسيل أموال أو تمويل الإرهاب، موضحاً أن منع الحوثيين من تداول العملة الحكومية المطبوعة حديثاً من شأنه أن يزعزع استقرار البلاد. وكان إصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال بدلاً من الأوراق النقدية التالفة أحد الأعمال غير المقبولة. وفي أوائل أبريل/نيسان، أمر البنك المركزي في عدن البنوك التجارية بنقل مقارها من صنعاء إلى عدن. وأعقب ذلك قرار جديد بوقف المعاملات مع ستة بنوك غير ملتزمة، بما في ذلك البنوك الكبرى في اليمن. (رمزي عبدالله حسان . وناندكومار بوجير، 2022) ورداً على ذلك، حظر البنك المركزي في صنعاء التعامل مع 13 بنكاً، متهماً إياها بالعمل دون ترخيص وانتهاك قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. كما أعلن عن خطط لتعويض المواطنين المتضررين من سحب العملة التي كانت متداولة قبل عام 2016 والتي اعتبرتها سلطات صنعاء عملة قانونية. ويرى مراقبون أن قرار البنك المركزي في عدن بنقل مقر البنك قد يؤدي إلى تصعيد التوترات مع حكومة صنعاء التي اعتبرت القرار "عدواناً اقتصادياً"، وقد يؤثر هذا التصعيد على الهدنة المستمرة بين الطرفين. وتسلط هذه الأحداث الضوء على التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه اليمن في ظل الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، ما يؤكد الحاجة إلى حلول شاملة تشمل الجوانب القانونية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المستدام. (حمدينو حمدان. زايد عبدالخالق محمد، 2021)

1.1. منهجية البحث

سيتم استخدام تصميم بحث كمي لتحليل تأثير سعر الصرف ورواتب الموظفين على أسعار السلع الأساسية. كما ستقيم الدراسة تقلبات الأسعار واتجاهاتها خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

2.1. جمع البيانات

تم استخدام مصادر البيانات الأولية والثانوية، حيث تم جمع البيانات الأولية من حقول الدراسة عن طريق التتبع من المراكز التجارية ونشرات سعر الصرف اليومية للبنوك وشركات الصرافة المحلية. وتم جمع البيانات الثانوية من النشرات والأبحاث المنشورة.

3.1. الأهداف

- (1) تحليل تأثير سعر الصرف (ريال يمني/دولار أمريكي) على السعر الإجمالي للسلع الأساسية في اليمن.
- (2) تقييم تأثير تغييرات رواتب الموظفين على السعر الإجمالي للسلع الأساسية في اليمن من 2017 إلى 2024.
- (3) التحقيق في العلاقة بين زيادات الرواتب وارتفاع تكلفة المعيشة في اليمن، كما تم قياسها من خلال السعر الإجمالي للسلع الأساسية من 2017 إلى 2024.

4.1. الفرضيات

- (1) هناك علاقة إيجابية كبيرة بين سعر الصرف (ريال يمني/دولار أمريكي) والسعر الإجمالي للسلع الأساسية.
- (H0): لا توجد علاقة مهمة بين سعر الصرف والسعر الإجمالي للسلع الأساسية.
- (2) التباين في أسعار السلع الأساسية مرتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2017 إلى 2024.
- (H0): التباين في أسعار السلع الأساسية ليس مرتفعاً بشكل ملحوظ.
- (3) لم تواكب الزيادات في رواتب الموظفين ارتفاع تكلفة المعيشة، كما تم قياسها من خلال السعر الإجمالي للسلع الأساسية.
- (H0) واكبت الزيادات في رواتب الموظفين ارتفاع تكلفة المعيشة.
- (4) يوفر نموذج الانحدار، بما في ذلك سعر الصرف والرواتب كمتنبئين، ملاءمة جيدة للتنبؤ بالسعر الإجمالي للسلع الأساسية.
- (H0): لا يوفر نموذج الانحدار ملاءمة جيدة للتنبؤ بالسعر الإجمالي للسلع الأساسية.

2. التحديات التجارية والتفتت الاقتصادي

تعمل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كضامنين سياسيين وعسكريين واقتصاديين للحكومة المعترف بها دوليًا في اليمن، مما يؤكد الطبيعة الحرجة لعلاقتهما. وقد تم دعم نظام خطابات الاعتماد المنقح الذي نفذته البنك المركزي اليمني في عدن منذ نوفمبر 2018 بإيداع 2 مليار دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية في مارس 2018، مما يسهل استيراد السلع الأساسية مثل القمح والأرز والسكر والحليب وزيت الطهي. ساعدت هذه الوديعة، إلى جانب الدعم المالي الإضافي من المملكة العربية السعودية، في استقرار قيمة الريال. يتم تخفيف التضخم النقدي وسوء الإدارة الاقتصادية من قبل الحكومة المعترف بها دوليًا من خلال مساعدات السيولة من شركاء الخليج. إن الإعلان عن 3 مليارات دولار إضافية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في أعقاب مشاورات الرياض 2022 يؤكد بشكل أكبر على اعتماد الحكومة المعترف بها دوليًا على دعمهما للحفاظ على منطقتها الاقتصادية والحفاظ على سعر الصرف الأجنبي. في نوفمبر 2022، قدمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مليار دولار أمريكي آخر للحكومة اليمنية من خلال صندوق المراقبة العربي. وتعطي الجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص في اليمن الأولوية لتحسين وظائف القطاع المصرفي لتسهيل الواردات والصادرات والاستثمار؛ وإزالة العوائق المتعلقة بالموانئ والطرق لتمكين التدفق الحر للسلع والخدمات؛ وزيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية والخدمات. ويسلط هذا التركيز الضوء على اهتمام القطاع الخاص بنجاح عملية السلام، وخاصة فيما يتعلق بالرواتب وإيرادات القطاع العام، الأمر الذي من شأنه أن يعزز القوة الشرائية. وتتوافق هذه الأولويات مع التزام الشركات الكبرى بحلول قائمة على السوق للتعافي الاقتصادي. وتسعى الشركات اليمنية الكبيرة أيضًا إلى بيئة تشغيلية يمكن التنبؤ بها وآمنة، والتي تتطوي على إنشاء إطار تنظيمي يمكن التنبؤ به وضمان سداد الالتزامات التعاقدية من قبل مختلف الكيانات الحاكمة. وبشكل التأخير في سداد السلع والخدمات مصدر قلق كبير، مما يجعل استقرار الإيرادات للكيانات الحاكمة والشفافية في إدارة الإنفاق العام أمرًا بالغ الأهمية لضمان سداد المستحقات التعاقدية. من وجهة نظر القطاع الخاص، قد يكون تحقيق القدرة على التنبؤ والأمن له الأولوية على إعادة تأسيس حكومة موحدة. ويعتقدون أن القدرة على التنبؤ والأمن يمكن تحقيقهما حتى

مع وجود كيانات حاكمة متعددة في اليمن، وهي وجهة نظر تتناقض مع أولوية المجتمع الدولي المتمثلة في توحيد اليمن تحت حكومة واحدة. يواصل التجار تسهيل حركة البضائع، وإن كان ذلك بتكاليف أعلى. يمكن أن تصل رسوم التحويل للتجار والتدفقات الاقتصادية عبر الحدود إلى رسوم تبلغ قيمتها 100% من القيمة السوقية الحقيقية للسلع. تستفيد المجموعات على جانبي الصراع من التجارة، لكن رسوم النقل البري زادت بنسبة 208% بين ديسمبر 2013 ونهاية ديسمبر 2020 بسبب انعدام الأمن وأضرار الطرق والمدفوعات غير الرسمية عند نقاط التفتيش والتحويلات الطويلة. تؤثر الاضطرابات الناجمة عن الصراع في النقل البري في المناطق الريفية سلبيًا على تنمية المجتمعات المحلية ومرونتها الاقتصادية. تنتشر ظاهرة الضرائب المزدوجة ليس فقط داخل المناطق الرئيسية للسيطرة الإقليمية ولكن أيضًا بشكل متزايد في مختلف المناطق المعترف بها دوليًا. (سامي محمد قاسم، 2022)

3. نسبة الفقر في اليمن

تصنف اليمن على أنها دولة منخفضة الدخل تعاني من عجز غذائي، وتحتل المرتبة 160 من بين 188 دولة من أقل البلدان نموًا وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2016. وقد أدى الصراع المستمر إلى تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي بالفعل، مما أدى إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويظل سوء التغذية المزمن مشكلة حرجية في اليمن، حيث يتأثر به 47% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهرًا. وتزيد الفوارق بين الجنسين من تعقيد الوضع، حيث تحتل اليمن باستمرار مرتبة عالية على مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي. والنساء والأطفال معرضون للخطر بشكل خاص، حيث يواجهون معدلات أعلى من سوء التغذية والوصول المحدود إلى الرعاية الصحية والتعليم (الإسكوا، 2018).

اليمن، وهي دولة تكافح تحديات اجتماعية واقتصادية شديدة، تعاني من مستويات عالية من الفقر. وغالبًا ما تفشل مقاييس الفقر النقدي التقليدية في التقاط المدى الكامل للحرمان الذي يعاني منه السكان. يقدم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)، الذي تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية لعام 2010، إطارًا شاملاً لقياس الفقر الحاد المتعدد الأبعاد من خلال تقييم الحرمان المتداخل في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. تقدم هذه المقالة تحليلًا لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في اليمن، ومقارنته بمناطق أخرى وإلقاء الضوء على

الأبعاد الأساسية التي تساهم في فقر الأمة. تم الحصول على أحدث البيانات لتقدير مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في اليمن من مسح أجري عام 2013. يكشف التحليل أن 48.5% من سكان اليمن، أي ما يقرب من 15.985 مليون شخص اعتبارًا من عام 2021، فقراء متعدد الأبعاد. بالإضافة إلى ذلك، فإن 22.3% من السكان، أو حوالي 7.35 مليون شخص، معرضون للفقر المتعدد الأبعاد. تبلغ شدة الحرمان بين الفقراء متعدد الأبعاد 50.6%، مما يؤدي إلى قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد 0.245. عند مقارنتها بمناطق أخرى، فإن قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في اليمن أعلى بكثير من المتوسط في الدول العربية (0.074) وأعلى بكثير من متوسط فلسطين (0.002). ومع ذلك، فهي أقل قليلًا من قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في السودان البالغة 0.279. وعلاوة على ذلك، يعيش 24.3% من سكان اليمن في فقر شديد متعدد الأبعاد، ويعانون من حرمان كبير في نصف المؤشرات على الأقل (الاسكوا، 2023).

ويقدر أن ما لا يقل عن 50% من سكان اليمن يعيشون في فقر. والوضع مزرٍ، حيث يحتاج 17 مليون شخص إلى مساعدات غذائية، بما في ذلك 6.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وقد أدى الصراع إلى تعطيل سبل العيش، ونزوح السكان، وإعاقة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الفقر. وباستخدام خط الفقر الدولي البالغ 3.20 دولارًا أمريكيًا للفرد في اليوم، يرتفع معدل الفقر في اليمن إلى 78.5%، مما يعكس التأثير العميق للصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي. اعتبارًا من عام 2017، كان هناك ما يقدر بنحو 17 مليون يمني (حوالي 60% من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود 7 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. بالإضافة إلى ذلك، نزح 2 مليون شخص داخليًا، ويفتقر 10.4 مليون شخص إلى الرعاية الصحية. كما أدى الصراع إلى تعطيل التعليم، حيث أصبح أكثر من 2 مليون طفل خارج المدرسة (رمزي عبدالله حسان، 2023).

4. تحليل البيانات

تمثل البيانات كميات وأسعار المواد الغذائية المختلفة (الأرز والقمح والحليب والسكر) على مدى السنوات من 2017 إلى 2024. والفكرة الرئيسية هي فهم اتجاهات الأسعار والكميات لهذه المواد الغذائية.

جدول رقم (1) كميات وأسعار المواد الغذائية المختلفة (2017-2024)

Item/Year	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Rice 40kg	16075	19400	25700	32000	54	50	65	82000
Wheat 50kg	6250	7400	9200	9350	15000	24000	33800	37000
Milk 1kg	1566	2240	3040	3840	7500	4935	7000	10666
Sugar 20kg	5160	5800	5840	7800	7400	14000	21800	28500
Total	34791	41540	49640	62690	93000	111953	158300	158166

المصدر: من إعداد الباحث.

ارتفعت النفقات الإجمالية لجميع المواد الغذائية بشكل مطرد من عام 2017 إلى عام 2024. وحدثت التغييرات الأكثر أهمية في عام 2021، وتكشف البيانات عن ارتفاع الأسعار والكميات لمعظم المواد الغذائية، مع ارتفاعات ملحوظة في عامي 2021 و2024.

جدول رقم (2) متوسط رواتب العاملين للفترة (2017 - 2024)

Years	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
Salaries	50000	50000	80000	80000	80000	90000	90000	90000

المصدر: من إعداد الباحث.

جدول رقم (3) حركة سعر صرف الدولار (2017 - 2024)

Dollar price against Yemeni rial	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
1 \$ =	405	555	600	739	1019	1129	1372	1760

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول (1) يمثل سعر القطعة السلعية بين عامي 2017 و 2024 بلغ متوسط سعر 40 كيلو جرام من الأرز 21,918 بانحراف معياري 27,255.6 مما يدل على ارتفاع التباين حيث تراوحت الأسعار من 50 إلى 82,000. وبلغ متوسط سعر 50 كيلو جرام من القمح 17,750 بانحراف معياري 12,293 يتراوح من 6,250 إلى 37,000. وبلغ متوسط سعر 1 كيلو جرام من الحليب 5,098.375 بانحراف معياري 3,090.943 يتراوح من 1,566 إلى 10,666. وبلغ متوسط سعر 20 كيلو جرام من السكر 12,037.5 بانحراف معياري 8,736.213 يتراوح من 5,160 إلى 28,500. بالإضافة إلى ذلك، بلغ متوسط التكلفة الإجمالية لهذه السلع 88,760 مع انحراف معياري قدره 50,087.49، مما يظهر نطاقاً واسعاً من 34,791 إلى 158,300، مما يشير إلى تقلبات عالية خلال الفترة.

جدول رقم (4) اختبار المتوسط الحسابي للسلع

Commodity	Mean	SD	Minimum	Maximum
Rice 40 kg	21918	27255.6	50	82000
Wheat 50 kg	17750	12293	6250	37000
Milk 1 kg	5098.375	3090.943	1566	10666
Sugar 20 kg	12037.5	8736.213	5160	28500
Total	88760	50087.49	34791	158300

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الجدول (4) أنه على مدار الأعوام من 2017 إلى 2024، كانت هناك زيادة ملحوظة في أسعار المواد الأساسية مثل الأرز والقمح والحليب والسكر. في عام 2017، بلغت التكلفة الإجمالية لهذه المواد 34,791 ريال، ولكن بحلول عام 2024، ارتفعت إلى 158,166 ريال، مما يعكس ارتفاعاً كبيراً في تكاليف المعيشة.

وتوضح النتائج في الجدول (2) أن معدل رواتب الموظفين وسعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني أظهر تقلبًا ملحوظًا خلال الفترة من 2017 إلى 2024. بلغ متوسط الراتب خلال هذه الفترة 76,250 ريال يمني، بانحراف معياري قدره 16,850.18 ريال يمني، مما يعكس تقلبًا كبيرًا في مستويات الرواتب. تراوحت الرواتب من حد أدنى 50,000 ريال يمني إلى حد أقصى 90,000 ريال يمني. في المقابل، بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الريال اليمني 947.38 ريال يمني/دولار أمريكي، بدرجة عالية من التقلب كما يشير إلى ذلك الانحراف المعياري 461.52 ريال يمني/دولار أمريكي. وتقلب سعر الصرف بشكل كبير، من أدنى مستوى 405 ريال يمني/دولار أمريكي إلى أعلى مستوى 1,760 ريال يمني/دولار أمريكي.

جدول رقم (5) متوسط الرواتب مقارنة بمتوسط حركة سعر صرف الدولار

Variable	Mean	SD	Minimum	Maximum
Rate of Salaries of Employees	76250	16850.18	50000	90000
Exchange Rate	947.375	461.5195	405	1760

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح الجدول (5) معدل الرواتب وسعر الصرف خلال الفترة 2017-2024، حيث ارتفعت الرواتب من 50000 روبية في عام 2017 إلى 90000 روبية في عام 2024، ولم يواكب هذا النمو ارتفاع الأسعار. كما تغير سعر الصرف بشكل مماثل، حيث ارتفع من 405 روبية/دولار أمريكي في عام 2017 إلى 1760 روبية/دولار أمريكي في عام 2024.

وتكشف نتائج اختبار تحليل التباين في الجدول (5) لنموذج الانحدار والذي يتضمن سعر الصرف والراتب كمتنبئات عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية مع السعر الإجمالي للسلع، ونموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية حيث ($p = 0.001 < 0.05$).

1.4. اختبار انوفا

جدول رقم (6) اختبار انوفا

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16639918904.447	2	8319959452.224	45.149	.001 ^b
	Residual	921379041.553	5	184275808.311		
	Total	17561297946.000	7			

المصدر: من إعداد الباحث.

يوضح جدول اختبار تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار المستخدم يفسر التغيرات في السعر الإجمالي للسلع بدرجة دالة إحصائية؛ حيث بلغت قيمة F نحو 45.149، وهي قيمة مرتفعة تدل على كفاءة النموذج، كما أن القيمة الاحتمالية (Sig) بلغت 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى وجود علاقة معنوية قوية بين المتغيرات المستقلة (الراتب وسعر الصرف) والمتغير التابع (السعر الإجمالي). ويُظهر مجموع مربعات الانحدار (Regression SS) أن 16,639,918,904.447 من إجمالي التباين في البيانات يمكن تفسيره بواسطة النموذج، بينما تبقى 921,379,041.553 كقيمة تباين غير مفسر (البواقي)، مما يعزز صلاحية النموذج الإحصائي المستخدم.

جدول رقم (7) بناء النموذج الرياضي

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	−23819.873	26506.912		−.899	.410
	SALARY	.256	.483	.086	.531	.618
	EXCHANGE	98.225	17.618	.905	5.575	.003
a. Dependent Variable:						

المصدر: من إعداد الباحث.

وتبين النتائج في الجدول (7) أن تحليل المعاملات يكشف عن تأثير الرواتب وسعر الصرف على السعر الإجمالي للسلع، حيث أن الحد الثابت -23,819.873 ليس له دلالة إحصائية مما يدل على أنه لا يؤثر معنوياً على السعر الإجمالي للسلع. ويظهر معدل راتب الموظف بمعامل غير موحد 0.256 ومعامل موحد 0.086 تأثيراً غير معنوي على السعر الإجمالي للسلع كما يتضح من قيمته التائية 0.531 و $(ص = 0.618 < 0.05)$ ، كما أن سعر الصرف له تأثير معنوي على السعر الإجمالي للسلع بمعامل غير موحد 98.225 ومعامل موحد 0.905. وتبلغ القيمة التائية العالية لسعر الصرف 5.575 ودالاتها حيث $(ص = 0.003 > 0.05)$.

وتبين النتائج أن ملخص النموذج يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتبئين (الرواتب وسعر الصرف) والسعر الإجمالي للسلع. وقيمة R تبلغ 0.973، يوضح النموذج وجود ارتباط مرتفع للغاية بين المتبئين والسعر الإجمالي. وتشير قيمة R Square البالغة 0.948 إلى أن ما يقرب من 94.8% من التباين في السعر الإجمالي يمكن تفسيره بواسطة النموذج. ويدعم ذلك أيضاً R Square المعدل البالغ 0.927، والذي يتكيف مع عدد المتبئين ويؤكد قوة النموذج.

جدول رقم (8) النموذج الرياضي

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.973	0.948	0.927	13574.82

المصدر: من إعداد الباحث.

يشير جدول (8) إلى أن نموذج الانحدار المستخدم يتمتع بجودة عالية وقدرة تفسيرية قوية؛ حيث يُظهر معامل الارتباط (R) قيمة مرتفعة تبلغ 0.973، ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرات المستقلة (كالراتب وسعر الصرف) والسعر الإجمالي للسلع. كما أن معامل التحديد (R^2) البالغ 0.948 يوضح أن نحو 94.8% من التغيرات في السعر الإجمالي يمكن تفسيرها من خلال النموذج، وتدعم ذلك القيمة المعدلة (Adjusted R^2) البالغة 0.927 التي تؤكد ثبات النموذج رغم عدد المتغيرات. أما الخطأ المعياري

للتقدير والبالغ 13,574.82 فيعكس متوسط الانحراف بين القيم الفعلية والمتوقعة، مما يشير إلى أن التقديرات دقيقة نسبياً ضمن هذا النموذج.

2.4. اختبار الفرضيات

(1) هناك علاقة إيجابية كبيرة بين سعر الصرف (ريال يمني/دولار أمريكي) والسعر الإجمالي للسلع الأساسية.

- بما أن القيمة الاحتمالية $(0.003) > 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن هناك علاقة كبيرة بين سعر الصرف والسعر الإجمالي للسلع الأساسية.

(2) رواتب الموظفين لها تأثير كبير على السعر الإجمالي للسلع الأساسية.

- بما أن القيمة الاحتمالية $(0.618) < 0.05$ ، فإننا نفشل في رفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن رواتب الموظفين ليس لها تأثير كبير على السعر الإجمالي للسلع الأساسية.

(3) التباين في أسعار السلع الأساسية مرتفع بشكل كبير خلال الفترة من 2017 إلى 2024.

- تشير الانحرافات المعيارية العالية إلى تباين كبير في أسعار السلع الأساسية. لذلك، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن هذا التباين مهم.

(4) لم تواكب الزيادات في رواتب الموظفين ارتفاع تكاليف المعيشة قياساً بإجمالي أسعار السلع الأساسية.

- وبما أن نسبة الزيادة في إجمالي أسعار السلع (354.67%) أعلى بكثير من نسبة الزيادة في الرواتب (80%) فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونستنتج أن زيادات الرواتب لم تواكب ارتفاع تكاليف المعيشة.

5. الاستنتاج

تؤكد الدراسة على أن التغيرات في سعر صرف الريال اليمني/الدولار الأمريكي لها تأثير كبير على تكلفة الضروريات، مما يرفع من تكاليف المعيشة. وهذا يؤكد على مدى الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لاستقرار العملة من أجل السيطرة على التضخم بشكل صحيح. وعلى العكس من ذلك، هناك فجوة حرجية بين نمو الأجور وتضخم أسعار السلع الأساسية حيث لم تواكب زيادات دخل الموظفين ارتفاع تكاليف المعيشة. ومن الأهمية بمكان وضع سياسات تستهدف إبقاء التضخم تحت السيطرة واستقرار النظام اليمني من أجل حل هذه القضايا. وعلاوة على ذلك، من خلال إنشاء عملية تعديل الأجور على أساس التضخم

وأسعار السلع الأساسية، يجب أن تكون تعديلات الدخل أكثر انسجاماً مع تكاليف المعيشة. لتحسين الاستقرار الاقتصادي، هناك حاجة إلى تغييرات اقتصادية واسعة النطاق، والتي يجب أن تركز على البنية التحتية وكفاءة القطاع المصرفي وتيسير التجارة. وسيكون من الضروري أيضاً توفير برامج الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة المتضررة من زيادات التكاليف. من خلال تنفيذ هذه السياسات، يمكن لليمن تحسين تكافؤ الأجور مع تكاليف المعيشة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتحسين المستوى العام للمعيشة لشعبها.

6. قائمة المراجع:

- رمزي عبدالله حسان (2023). "Inflation in Yemen: Analysis of Economic Factors and Strategic Interventions." <https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-2600164/v1>
- الاسكوا. (2023). دراسة قطرية للاسكوا في اليمن.
- البديوي، ر. م. ح. (2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص. المجلة العملية للتجارة والتمويل 39(2)، 381-432. <https://doi.org/10.21608/caf.2019.126178>
- حمدينو حمدان. زايد عبدالخالق محمد (2021). DETERMINANTS OF FINANCIAL LITERACY AMONG MICRO ENTREPRENEURS IN SANA'A, YEMEN. Proceeding of the 8th International Conference on Management and Muamalah 2021, 32-45.
- رمزي عبدالله حسان، و ناندكومار بوجير (2022). The performance of digital payments in yemen. Asian Journal of Multidimensional Research. 11(2), 123-132. <https://doi.org/10.5958/2278-4853.2022.00017.9>
- سالم، ي. إ.، و يحيى، ه. (2021). متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية. دراسات اقتصادية-001-001-0845-37487. <https://doi.org/10.37487/0845-001-001-0845>
- سامي محمد قاسم. (2022). مشكلة الديون الخارجية لليمن-01 Arab Watch Coalition.
- عماني، ل.، حمدوش، و.، كحلي، ع. س. (2020). إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 25.
- <https://doi.org/10.35156/1193-009-002-002>